



• يحاول عبدالقادر الصلوي (54 عاماً) العامل في مصنع إسمنت عمران خفض سعالة المتواصل، خشبية يقيظ أحد أبنائه الثمانية الموزعين على غرف المنزل الأربع. لكنه سرعان ما يكتشف أن محاولاته لم تنجح حين يسمع اقتراب خطوات إبنته شفيقة ويدها كوب ماء. صبيحة اليوم التالي، لا أحد يتحدث في الأمر. لكن نظراته تحمل اعتذاراً وهو يتهيأ لاجتياز 1000 متر للإنضمام إلى 1500 عامل في هذا المصنع على بعد 50 كيلو متراً شمالي صنعاء.

حال عبد القادر، كحال جيران مصنع الإسمنت، لا يستطيعون النوم بعمق بسبب الغبار الذي يتنفسونه طوال اليوم.

تحقيق - صقر الصنيدي

جيران مصانع الإسمنت.. الحياة مع الهواء الملوث

مصانع غير مرخصة بيئياً تجاهل شروط السلامة

اتفاقية تعاون بين مصنع إسمنت عمران وهيئة حماية البيئة، «إلا أنها لم تفعل، ولم يضع المصنع لأيّة اختبارات»، نظراً لعدم وجود أجهزة قياس التلوث، ويتساءل باحتياج: كيف لنا أن نعرف مقدار التلوث دون أجهزة؟

قانون بلا أنياب

أنشئ الصناعون المستهدفان بالتحقيق قبل صدور قانون حماية البيئة رقم 26 للعام 1995 «إلا أن ذلك لا يعفيهما من الالتزام بالمعايير الصحية»، كما يقول مدير التقييم في هيئة حماية البيئة أمين الحمادي، الذي يضيف «المشكلة الحقيقية كانت في مصنع عمران، وأقمنا القائمين عليه بعمل فلاتر تنقية وقد التزموا».

ويؤكد الحمادي: «عقب صدور القانون خاطبنا الحكومة ووجهنا رسائل إلى أعلى سلطة في البلاد بشأن ضرورة الالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة، ولم يتفاعل معنا أحد». نائب مدير مكتب حماية البيئة في هيئة الاستثمار سليم هادي قال: «المصنعان لم يحصلوا على تراخيص من الهيئة، إلا أنهما سبقا إنشائها بعقود، لكن الهيئة تزهقها عند افتتاح خطوط إنتاج جديدة بتقييم الأثر البيئي».

أما رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان علي أبو حليقة فيؤكد: «لا مير لعدم تطبيق القانون على جميع المصانع، حتى تلك القائمة قبل صدوره».

وبحسب القانون تتولى لجنة مشكلة من هيئة حماية البيئة، هيئة الاستثمار، كلية العلوم جامعة صنعاء، ووزارة الصناعة اتخاذ الإجراءات والتدابير للتنفيذ والقيام بالتنفيذ، الفحص، المصادرة، وتدمير الأشياء، الإغلاق، الإيقاف، الإلغاء والإهاء»، دون أية تفاصيل أخرى في القانون ولاحتته التنفيذية حول كيفية القيام بهذه الإجراءات أو مبرراتها. ويحجج القانون في العقوبات من مخالفة مدونة وصولاً إلى إغلاق المنشآت المخالفة، وتنص المادة 11 من القانون على عدد من العقوبات ضد المخالفين، تبدأ بأخطار المخالف ومنحه سنتين يوماً للتصحيح، وفي حال عدم التصحيح يتم إغلاق المشروع وإيقاف النشاط المخالف، غير أنه حتى اليوم لم يصدر أي أمر بالإغلاق.

كما لم تسجل أي شكوى لدى الهيئة، التي مهمتها أيضاً «مساعدة المتضررين الذين يلجأون إلى القضاء لإلزامهم، وتقديم يدوية للشاهد في القضية بحكم تخصصها، لكن الأهالي لا يشكون طمعا في الحصول على امتيازات خدمية كالماء والكهرباء ووظائف في المصنع» وفقاً لنائب مدير مكتب حماية البيئة في هيئة الاستثمار سليم هادي.

«حماية البيئة» عاجزة

ورغم تحويل قانون حماية البيئة، الهيئة والرقابة على مصانع الإسمنت، إلا أنه لا يمنح الحق الحصري لإصدار التراخيص الأمر الذي يضيف دورها الرقابي. ويقدّر اتساع المشكلة، يتسع عجز هيئة حماية البيئة، وتكتشف وتيقن موقعة من اللجنة المشتركة «رابعة دراسة تقييم الأثر البيئي أعدت سنة 2010 لمشروع توسعة إنتاج الإسمنت لمصنع باجل» عن تقصير جهات مختصة «مجلس محلية، وزارة الصناعة وإدارة المصنع»، وتتهم المصنع الذي شيد عام 1973 بمحافظة الحديدة (غرب اليمن) بالضي في إكمال الخط الإنتاجي الجديد، رغم إهمال دراسة تقييم الأثر البيئي للعديد من الاشتراطات المهمة.

وتفيد الوثيقة، بأن دراسة توسعة المصنع المتوقف عن العمل حالياً «أهملت المعايير المنهجية في الدراسات المحلية، تقليل التأثيرات البيئية الحالية والمحتملة، ولم يتم عمل تحليل للترية وللغياه السطحية والجوفية ولا لحالة المناخ، ولم تذكر المتضررين المحتملين وعددهم، ولا كيفية أو موقع التخلص من المخلفات الصلبة والفلويات والتي تصل إلى 330 طناً»، قصور رقابي، وحكومات غضت الطرف عن ظاهرة تناخل مصانع الإسمنت بالأحياء السكنية، وانعدام أجهزة الرصد والقياس، يجبر جيران المصنع على اعتبار الأمراض التي تصيبهم قضاء وقدر، والقبول بعجز الدولة عن علاجهم أو التخفيف من ألامهم.

• تم إنجاز هذا التحقيق بدعم من شبكة أريج (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية www.arjiz.net). - وبإشراف الرمييل خالد الهروجي.

حالياً: 500 ملغم للمتر المكعب. أحد السكان المجاورين للمصنع (يوسف ح) 50 عاماً) بيثت لعد التحقيق عملياً حجم التلوث في المدينة، من خلال المسح بذراعه على شاشة التلوث: وإغلاق كل منافذ الغرفة، وبعد ساعة فقط: التصق الغبار مجدداً بالشاشة. ثم أخذ يسحبها بقمعش أبيض ثلاثي لونه تدريجياً. ويتساءل باستياء: «كيف دخل الغبار وكل المنافذ مغلقة، ألم يتمكن من النفاذ إلى صدينا»؟

حركة الرياح تفاقم المشكلة

طبيب الأمراض الصدرية في مستشفى البرج (كومي) ومسؤول برنامج مرض التلوث في الخليدي يقول: «لم تشغف للسكان ولا لأطفالهم التكنولوجية النظيفة التي تكفل توجيه الغبار عكس حركة الرياح، فالأمر مرض التنفسية تصمد القائمة ونستقبل أسبوعياً عشرات الحالات، ما يجعلنا نعتذر للمرضى قبل أن نصحهم بالسفر إلى مدينة تعز».

لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمستشفى 10 حالات، موزعة بين أقسام الطوارئ والرقود الداخلي، حسب نائب المدير مطيع عبد الغفار، ومع ذلك يستقبل بين 20 و30 مريضاً يومياً، بسبب حوادث المرور، ما يجعله عاجزاً عن استقبال أمراض الجهاز التنفسي، ويضيف عبد الغفار: «لا نمتلك غير لهم عن شعورنا بالأسى لأجل صدورهم التي تتنفس الهواء الملوث».

أحد الأباء كان يشرح حالة طفله للكتور الخليدي قائلاً: «لا يتوقف عن السعال خاصة في الليل، منذ الأيام الأولى لولادته في العام 2011 وهو على هذا الحال»، وأثناء قيام الطبيب بفحص الطفل كان يقول: «شهد العام 1993 تحولاً في المنطقة بإفتتاح مصنع البرج، وبدأ الغبار يصل إلى الصدور».

نقدم غير لهم شعورنا بالأسى لأجل صدورهم التي تتنفس الهواء الملوث».

أصابها عمل مثل الحوادث أو أمراض تسببها الموات الصناعية دون تصنيف تلك الأمراض. ويقدّر الكور عمر العيسى «حاصل على البورد الأمريكي تخصص عام» بمستشفى الثورة بصنعاء، متوسط تكاليف الأدوية والكشف الدوري لمريض الجهاز التنفسي بما يتراوح بين 24 و30 ألف ريال يعني سنوياً (115 و140 دولاراً). ويؤكد نائب مدير مكتب حماية البيئة في الهيئة العامة للاستثمار سليم هادي، أن سبب انبعاث الغبار وجود فلاتر تالفة، وهو ما يتطلب استبدالها، رغم أن تركيب منظومة فلاتر متكاملة تم قبل أقل من عامين، بحسب ما صرح به مدير الإنتاج محمد السلامي الذي لا يستبعد ظهور فلاتر تالفة من وقت لآخر، وحينها يتم استبدال التالف، كونها السببية لانبعاث الغبار، علماً أن عمرها الافتراضي ثلاث سنوات.

يعتقد المهندس محمد بكر - مدير الإنتاج في الخط الثاني لمصنع عمران: أن الغبار ينبعث غالباً من المواقع المكشوفة أثناء عملية الفصل بين المكونات للحصول على خامات الإسمنت. وفي دراسته (الإسمنت والتلوث 2005) يقترح المهندس فؤاد عبد الجليل لمواجهة غبار المواقع المفتوحة إقامة حزام أخضر حول المصنع، لامتصاص الجزء الأكبر من الغبار، وهو ما لم يشاهده الحرر في كلا المصنعين.

وتوصي دراسة المهندس عبد الجليل، إدارة مصنع البرج للإسمنت، بالصيانة الدورية لمنظومة التذرية، تحويل مصادر الغبار من مفتوحة إلى مغلقة ووضع تشريبات وطنية تحدد كمية الغبار المتساعد المسوح به وجعلها أقل مما هي عليه

المنطقة	عدد المستهدفين	عابوا سعالاً مرزماً أو موسميّاً	أمراض تنفسية شبيهة بالربو	أمراض تنفسية شبيهة بالربو	أبواهون صعبة	أبواهون صعبة	أبواهون صعبة
محيط مصنع عمران	100 شخص (1-60 سنة)	50%	8%	9%	18%	9%	18%
محيط مصنع البرج	100 شخص (1-60 سنة)	31%	6%	11%	12%	6%	12%
منطقة المقارنة «السلاق»	100 شخص (1-60 سنة)	10%	1%	4%	3%	4%	3%

(جدول -3) أهم نتائج الاستبيان الموزع في المناطق المستهدفة بالنسب.



حسب نتائج استبيان أعده كاتب التحقيق، فيما لم تتجاوز النسبة 1% في منطقة المقارنة (السلاق) التي تتبع محافظة أب، وتفصلها 50 كيلومتراً عن أقرب مصنع إسمنت.

(انظر جدول-3)

أمراض العيون

مخاطر التلوث الناتج عن مصانع الإسمنت، لا تقتصر على الجهاز التنفسي فقط، إذ تؤكد طبيبة العيون في مستشفى الكويت الحكومي بصنعاء، والتصلب والتليف الرئويين (السليكيوز). وفقاً لإستبيان وزعته كاتب التحقيق على 100 شخص في منطقة نصف قطرها خمسة كيلومترات من محيط مصنع عمران، أفاد 50% من السكان أنهم أصيبوا بالسعال 20% منهم كان سعالهم عينية مماثلة في العدد تقطن منطقة المقارنة (السلاق) على بعد 50 كيلومتراً عن أقرب مصنع إسمنت، إذ لم تتجاوز النسبة في العينة الثانية 10%.

طبقاً لإحصائية عام 2010 الصادرة عن وزارة الصحة، بلغ عدد من يعانون أمراضاً مختلفة في العيون بمحافظة عمران وحدها 10194 مريضاً، أي 21% من إجمالي مرضى العيون المسجلين في اليمن البالغ عددهم 48568 مريضاً. وقدم فلاتر تنقية الهواء

إدارة مصنعي عمران والبرج، لم توفر لمعد التحقيق بيانات الأرياح السنوية لهما، بحجة تذبذب الإنتاج، وكرد السوق وارتفاع الميزانية التشغيلية بخاصة بنفد الحروقات. غير أن مشكلة التلوث في اعتقادهم تبدأ من محرر استخراج الحجر الجيري.

العنبر الذي يستخرج منه إسمنت عمران لحظ معد التحقيق، خلال التجول بواسطة إحدى شاحنات النقل المكشوفة، أن السائق اضطر لتشغيل ماسحات الزجاج الأمامي أكثر من 3 مرات في 8 دقائق، ويقول السائق الذي فضل عدم ذكر اسمه: «إنه يزوره المستشفى للعلاج كل 3 أشهر».

ويرى مدير الإنتاج في مصنع عمران محمد السلامي: «الأضرار لم تعد بالبحر الذي كانت عليه سابقاً، بسبب توفر فلاتر تنقية الهواء المعرفة بـ(البيج هاوس)»، والبالغ عددها 3200 فلتر، يكلف الواحد منها 120 دولاراً، يحل السلامي السكان جزءاً من المسؤولية قائلاً: «أقيم المصنع هنا ولم يكن يوجد سكان محيطون به، اليوم أصبحت المنطقة مزدهمة، لتوفر الكهرباء أحياناً، للعديد منهم»، وهي ذات الأسباب التي دفعت السكان للاقترب من مصنع البرج.

أشار السلامي عبر نافذة مكتبه إلى مدخنة المصنع وقال: «أنظر ما يخرج منها كمية بسيطة، ويتم صيانتها دورياً، ما أدى إلى تقليل الأضرار لأدنى مستوى. لم تعد هناك حالات مرضية كثيرة».

تشير إحصائية صادرة عن المصنع، حصل عليها معد التحقيق، إلى أنه تم إرسال 260 طناً للعلاج

عدد الأخصائيين فيها 13 أخصائياً يقدمون الخدمة الصحية لأكثر من مليون نسمة، وفق تقرير وزارة الصحة لعام 2011، بنسبة تقل 100 مرة عن المعدل العالمي البالغ 13 طبيباً لكل 10 آلاف نسمة، وفقاً لمكتب منظمة الصحة العالمية في صنعاء.

أخصائي الأمراض الصدرية الدكتور خالد الأدهومي الذي نقل أسرته إلى العاصمة، يقول: «لم تعد نحتل، لكنني أعود يومياً لأجل المرضى الذين يعانون أمراضاً تنفسية مثل الربو المزمن، التهابات الشعب، أمراض الرئة، السل، آلام الصدر والتصلب والتليف الرئويين (السليكيوز)». وفقاً لإستبيان وزعته كاتب التحقيق على 100 شخص في منطقة نصف قطرها خمسة كيلومترات من محيط مصنع عمران، أفاد 50% من السكان أنهم أصيبوا بالسعال 20% منهم كان سعالهم عينية مماثلة في العدد تقطن منطقة المقارنة (السلاق) على بعد 50 كيلومتراً عن أقرب مصنع إسمنت، إذ لم تتجاوز النسبة في العينة الثانية 10%.

مصنع البرج

ذات المشكلات الصحية، تواجه السكان في محيط مصنع إسمنت (البرج) على بعد 15 كيلومتراً من مدينة تعز (265 كيلومتراً جنوب غرب صنعاء)، وبدأ العمل في عام 1993م، وينتج 500 ألف طن سنوياً، بحسب البيانات السنوية للمصنع.

يصاب بأعراض الجهاز التنفسي المزمعة 6% من السكان في المنطقة الواقعة ضمن دائرة نصف قطرها خمسة كيلو مترات من مصنع البرج،

مصدر التلوث	اليمن	القانون اليمني	البنك الدولي	الاتحاد الأوروبي
الغبار؛ فرن - إسمنت - الطحن - مبرد الكتلنكر والاعمال المتعلقة.	200-500	أقل من 500	300	30

(جدول -1) نسب الانبعاث المحددة عالمياً لمعامل الإسمنت مقارنة بسقوف القانون اليمني (مغ لكل متر مكعب).

المنطقة	عدد السكان	إجمالي المرضى	معدل الإصابة بالأمراض التنفسية
كافة المحافظات اليمنية	22,808,000	2,575,882	2.45%
محافظة عمران	1,050,000	248,789	5.63%

(جدول -2) عدد مرضى الجهاز التنفسي في عمران مقارنة مع بقية المحافظات (إحصائيات وزارة الصحة 2011)

مريضاً يسكنون من أمراض تنفسية مختلفة، من بين 41968 حالة مرضية، في مدينة عمران (مركز المحافظة) التي يقطنها 96375 نسمة. يقطن عمران 10% من سكان المحافظة المقدر 1.05 مليون نسمة، وفقاً للتقديرات الرسمية عام 2011م.

لاحظ معد التحقيق تزايد أعداد مرضى الجهاز التنفسي خلال الأشهر الأربعة الأخيرة للنصف الأول من العام (آذار/ مارس - يونيو/ حزيران). إذ ارتفع عدد طيقاً للبيانات الرسمية من 206 حالات في شهر يناير/ كانون ثاني إلى 235 في مارس/ آذار و(217-289-241) للأشهر أبريل، مايو ويونيو على التوالي، رغم انقضاء فصل الشتاء واعتدال الطقس، ما يشير إلى ثبات العامل المسبب للمرض.

ولتتبع بيانات السجلات الطبية التي تحدد منطقة سكن المرضى ليكتشف أن 70% من مرضى الجهاز التنفسي لا تبعد مساكنهم عن مصدر الغبار، أكثر من خمسة كيلو مترات، وهي ضمن المنطقة الخطرة، التي حدتها تقارير مكتب منظمة الصحة العالمية بالشرق الأوسط وأوردتها معد التحقيق مكتب المنظمة بصنعاء، بواقع دائرة نصف قطرها 15 كيلو متراً من مصدر الغبار، وما يلي ذلك بعد أمناً.

طبيب الأطفال أحمد الصوحي، لا يتوقف عن توبيخ الأهالي لعدم إبعاد أبنائهم عن الغبار، البرودة والغازات، ويقول الصوحي بعد أن وضع على السرير طفلاً كان يحمله بيد واحدة «معظم الأطفال لديهم التهابات تنفسية بسبب المصنع، وعوامل أخرى أبرزها: البيئات المستخدمة في الزراعة»، ويؤكد على أن «مخلفات المصنع أكثر خطراً بحكم ديمومتها».

على كرسى إسمنتني محفور عليه عبارة: «مصنع إسمنت عمران يتنهي لكم الشفاء» يجلس ناجي حسن (55 عاماً) حاملاً طفله الصغير، وإلى جواره ابنه الآخر. يحاول يدياً تحريك لعبة كي تلقي الصغير عن الكياء قبل الدخول إلى الطبيب، يقول ناجي: «تكرناه في المنزل ثلاثة أسابيع يعاني السعال ولم يتحسن».

تشخيص الطبيب الصوحي للصغير: «الدى الطفل قابلة للتأثر بالعوامل الخارجية»، وقال: «طفلي واحد من أسرة متوسطة العدد قد يصاب بأمراض التحسس بفعل العوامل الوراثية».

تقدر إحصائية صادرة عن وزارة الصحة في عام 2011م، مرضى الجهاز التنفسي بمحافظة عمران بواقع 59,134 مريضاً، أي 23.8% من إجمالي المرضى البالغ عددهم 248,789، وفق التقديرات الرسمية لعقد العام.

يشكل عدد مرضى الجهاز التنفسي في عمران 10.6% من مرضى الجهاز التنفسي في الجمهورية اليمنية المسجلين في بيانات وزارة الصحة البالغ عددهم 559,585 مريضاً، من إجمالي عدد السكان المقدر بـ22.8 مليون نسمة. باحسب هذه العلامات تكون نسبة الإصابة بأمراض تنفسية في عمران إلى إجمالي عدد السكان 5.63% فيما هي على مستوى بقية المحافظات الأخرى 2.45% فقط.

(انظر جدول-2)

تزايد أعداد المصابين بأمراض الجهاز التنفسي، دفع أطباء إلى هجر مدينة عمران، التي لا يتجاوز

ما إن أكملت شفيقة (28 عاماً) تعليمها الثانوي عام 2004م، حتى أخبرت والدها بأنها ستسافر لدراسة الطب بجامعة دمشق، وهو ذات التخصص الذي سبقتها إليه شفيقة الأكبر رفيق المتخرج في جامعة صنعاء.

يعالج الشفيقان حالياً، مئات من مرضى الجهاز التنفسي، المنتشرين حول مصنع الإسمنت الأكبر في البلاد، الذي يبت أطناناً من الملوّثات منذ إنشائه عام 1981م، وفق دراسات تقييم الأثر البيئي وتقييم هيئة حماية البيئة.

تقول شفيقة التي تعمل في مركز ألفا الطبي الخاص القريب من المصنع: «نصف المرضى - المقدر عددهم بنحو 40 حالة يومياً - يسكنون من أمراض تنفسية متنوعة، تبدأ بالسعال وتنتهي بالتهابات الرئة المزمن».

شقيقتها الدكتور رفيق الذي يعمل في عيادة المصنع، يؤكد أنه يستقبل في المتوسط 20 حالة مرضية يومياً من العاملين والسكان المجاورين. ويقول: «أعامل جميع المرضى كما لو كانوا والدي، لكن المرض لا يعاملهم بذات الطريقة، بل يأخذهم نحو فقدان القدرة على التنفس تدريجياً».

مع تقدم العمر تزداد خطورة غبار الإسمنت على الأجهزة التنفسية وعيون السكان القاطنين في محيط تسعة مصانع إسمنت في اليمن، (ثلاث منها حكومية). اختار منها معد التحقيق مصنعي «عمران» و«البرج» الحكوميين؛ لقياس الأضرار الناتجة من السكن بجوارهما.

وتوصل معد التحقيق إلى أن المناطق المحيطة بالمصنعين تشهد أعلى نسب إصابة بأمراض العيون والجهاز التنفسي (خمس أضعاف عدد المرضى في مناطق بعيدة عن تأثير المصنعين)، وفق نتائج استبيان لعينة عشوائية من الأهالي. ويستمر مسلسل عدم التزام مصانع الإسمنت بمعايير الحماية البيئية، جراء ضعف دور هيئة حماية البيئة في إجبارها على خفض التلوث؛ لانقارها لأجهزة قياس التلوث، ما جعل دون إجراء الفحوص الفنية لكمية الانبعاثات وأثبت المخالفة، إلى جانب القصور القانوني في الرقابة على مصانع الإسمنت.

هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة: «إذا كانت علائقهم ومهام الرقابة على مصانع الإسمنت. هذا الوضع دفع هيئة حماية البيئة للمطالبة في عام 2007م بتعديل قانون حماية البيئة، على أن محاولات تطوير التشريع لم تسفر عن نتائج، إذ لا يزال مشروع تعديل القانون قابلاً في أرواق وزارة الشؤون القانونية ويقول الهيئة